

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة



اللجنة الخامسة  
الجلسة ١٤  
المعقدة يوم الإثنين  
٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢  
الساعة ١٥:٠٠  
نيويورك

الدورة السابعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

## محضر موجز للجلسة ١٤

(رومانيا)

السيد أيندو

الرئيس :

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

### المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة\*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ \*

البند ١٠٥ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج\*

\* بنود ينظر فيها معا .

.../..

Distr. GENERAL  
A/C.5/47/SR.14  
24 November 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة  
بتتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٠٣ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة  
(A/C.5/47/16 ، A/C.5/46/CRP.1 ، A/46/633 و A/46/545)

البند ١٠٤ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٣ - ١٩٩٢  
(Add.1 و A/C.5/47/2 و A/C.5/47/7 و Corr.1)

البند ١٠٥ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (الجزءان الاول والثاني والجزء الثاني/الجزءان الثاني A/47/6 ، A/47/16 ، A/47/32 ، A/47/116 ، A/47/159 ، Add.1 و 1 ، A/47/407 و A/47/358)

١ - السيد مبانى (هولندا) : رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ، عرض تقرير اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين (A/47/16 الجزءان الاول والثاني) فقال إن الوفود ركزت في الدورة التي اختتمت مؤخرا على الجوانب البرنامجية من المقترنات المطروحة عليها . وأشارى على النهج العملي والبناء الذي اتبعته مما أتاح توضيحا جليا للمواقف السياسية ومناقشة سياسية متعمقة ، مما أدى بدوره إلى التوصل لنتائج وتوصيات واضحة لا لبس فيها . على أن الدورة كانت واقعة تحت ضغط شديد بغير مبرر من حيث الوقت بسبب المشاكل الحادة التي تتعلق بالوثائق .

٢ - ومض يقول إن لجنة البرنامج والتنسيق كانت قد اجتمعت في أيار/مايو ١٩٩٢ شم في أيلول/سبتمبر ، لفترة يبلغ مجملها خمسة أيام بدلا من ستة أيام كما كان مقررا . وقد قبل الأمين دعوة لطرح آرائه على لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الاتجاه الذي يريد أن تتخذه المنظمة . كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيد توصيات الجزء الأول من الدورة . وكانت اللجنة قد أعربت عن أملها في أن يولي المجلس مزيدا من النظر الفعال لتوصياتها باعتبار أن اللجنة قامت ، بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٧/١٩٩١ ، باستعراض برنامج عملها وأسلوب تقديم تقاريرهما وتقويتها وأمد دوراتها . إلا أن المجلس لم يقدم اجابات على عدد من الأسئلة المحداة فيما يتعلق بالعلاقة بين المجلس ذاته ولجنة البرنامج والتنسيق والاستعراض الحكومي الدولي للخطوة المتوسطة الأجل .

٣ - ومض يقول إن مشكلة إصدار الوثائق في موعدها اجتاحت لجنة البرنامج والتنسيق لعدد من السنوات . وفي أعقاب مشاورات غير رسمية ، اتخذت اللجنة الخطوة

## (السيد سبانس ، هولندا)

غير المسبقة التي تمثلت في تأخير الجزء الأول من دورتها لمدة أسبوع نظراً لتأخر الوثائق . وخلال النصف الثاني من الدورة ، اضطرت لجنة البرنامج والتنسيق أن تتجاوز عن نظر بابين من الخطة المتوسطة الأجل بسبب تأخير الوثائق أو عدم توافرها بيد أنها لا تستطيع الاستمرار في العمل بهذه الطريقة . وبما أن جميع الوثائق كانت قد صدرت في نهاية المطاف فإن الأمر بوضوح ليس متعلقاً بموارد الأمانة العامة ولكن بعملية التخطيط لإعداد الوثائق وتجهيزها وهو أمر بحاجة إلى استعراض جاد .

٤ . وكانت لجنة البرنامج والتنسيق ، في دورتها الثانية والثلاثين قد استعرضت للمرة الأولى الخطة الحالية المتوسطة الأجل . ولسوف تطرح استنتاجاتها وتوصياتها خلال المناقشة العامة بشأن تخطيط البرامج . وكانت الجمعية العامة قد دعت في قرارها ٢٥٣/٤٥ لتوخي المزيد من الإيجاز في الخطة وأوكلت لجنة البرنامج والتنسيق بإجراء استعراض مستفيض وبطريقة متجانسة لشكل الخطة وتسويير عملية الصياغة والتنقيح ولمسألة الوثائق وللغياب شبه الكامل لآلية فرعية حكومية دولية في عملية الاستعراض بما يتتيح للخطة بأن تخدم الغرض المستهدف أصلاً منها بوصفها توجيه السياسات في أعمال المنظمة . وبرغم أن الدول الأعضاء والأمانة العامة بذلك قدراً كبيراً من الوقت والطاقة حول الخطة ، فإنها ما برحت تبتعد أكثر وأكثر عن أن تكون وثيقة السياسة التي كانت مستهدفة في الأساس بل فيما تقترب أكثر وأكثر من كونها أداة لحماية المجالات التي ينشط فيها مديرها البرامج . وإذا كان ينبغي للخطة أن تكون وثيقة السياسة الرئيسية للمنظمة إلا أنها تفقد أهميتها تدريجياً كما يبدو .

٥ . وأوضح أنه طلب إلى لجنة البرنامج والتنسيق ، لدى نظرها في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ أن تلتزم الجوانب الأربع من الاقتراح : تقدير الموارد ، والأولويات ، والنمو وصدق الطوارئ . وقد ركزت أماسا على النمو والأولويات . وفي مناقشة النمو ، أكد عدد من الوفود الحاجة إلى ميزانية ذات نمو صافي ، فيما أكدت وفود أخرى على أن مفهوم النمو الحقيقي المفري لم تؤيده الجمعية العامة . ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أنه بالمقارنة مع التقديرات المسقطة والمنقحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ ، فقد حسب النمو عند نسبة ٢٪ في المائة . كما لاحظت أن معدل النمو يمكن أن يتغير رهناً بعدد من البنود التفصيلية للغاية الواردة في استنتاجات وتصانيم التقرير (A/47/16) ، الجزء الثاني ، الفقرتان ٢٢٠ و ٢٢٤ ) . ولاحظت أيضاً أنه في ظل المنهجية الحالية ، سيصبح معدل النمو الحقيقي أعلى ، وفيما يتعلق بالأولويات ، وافقت لجنة البرنامج والتنسيق على التوصية بـ ملاحظة

## (السيد سبانس ، هولندا)

الأولويات الإضافية التي اقترحها الأمين العام (A/47/358 ، الفقرات ١٠-١٢) مع إمعان النظر فيها في ضوء الأولويات الشاملة التي تعكس الاتجاهات العريضة فضلاً عن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأنها (A/47/16 ، الجزء الثاني ، الفقرة ٢٢٣).

٦ - وارتئت اللجنة أن مخططات الميزانية البرنامجية في المستقبل ينبغي أن تقدم المزيد من المعلومات بشأن الافتراضات البرنامجية التي تستند إليها المقترنات. وفيما يتعلق بالمنهجية الجديدة المقترنة من جانب الأمين العام ، تود اللجنة أن يتتوفر في هذا الشأن مزيد من الإيضاح من جانب الأمانة العامة ، ومزيد من النظر من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة (الفقرات ٢١٧ - ٢٢٨).

٧ - وأوضحت أن اللجنة أحاطت علمًا بالتقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ (A/C.5/47/2) وأومنت بأن تؤيد الجمعية العامة التخفيف المقترن في عدد الوظائف العليا . وقد بنت الوثيقة وكانها تتخد نهجاً مالياً بمثابة أساسية إزاء عملية إعادة التشكيل . كما أن اللجنة تأتف على غياب المعلومات بشأن الجوانب البرنامجية من التقديرات المنقحة وعملية إعادة التشكيل . وكانت قد أومنت بضرورة تقديم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة ولا يساورها شك في أنها متقدم في الدورة الحالية . وكانت لجنة البرنامج والتنمية قد أكدت على ضرورة أن يواصل الأمين العام ممارسة إعادة التشكيل (الجزء الثاني ، الفقرات ١٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ و ٢٦٧) وأعربت اللجنة عن رأيها بأن ينظر إلى طلب الأمين العام تحقيق المزيد من المرونة في إدارة الشواغر ، في ضوء الحاجة بالذات إلى توفير الشفافية في نظام من من هذا القبيل (الجزء الثاني ، الفقرة ٢٦٣) كما أعربت عن خيبة أملها إزاء غياب المادة في التقرير بالنسبة للإجراءات والمعايير المتتبعة لإنشاء الوظائف وإلغائها . وأيدت مقترنات الأمين العام فيما يتعلق بالـ ١٣ وظيفة في الأونكتاد (A/C.5/47/7).

٨ - وأشار إلى أن اللجنة كان معروضاً عليها النموذج الأولي لشكل ميزانية جديدة (A/C.5/47/3) استجابة للتوصياتها بضرورة إعادة تشكيل ميزانية الأمم المتحدة بحيث تصبح أكثر شفافية وتتحول إلى وثيقة سياسة . وأومنت بأن توافق الجمعية العامة على النموذج . وأوضحت أنه يسترعن انتباه اللجنة الخامسة في هذا الصدد إلى التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى البساطة وسلامة العرض في الوثيقة الجديدة ، وال الحاجة إلى رفع مستوى السرد فضلاً عن ضرورة إيجاز الجداول المالية (الجزء الثاني ، الفقرات ٢٤٧-٢٤٩).

## (السيد سبانس ، هولندا)

٩ - وتناول قراري الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ و ١٨٩/٤٦ فقال إن الجمعية العامة اعتمدت فيهما توصية لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والثلاثين بشأن إنشاء نظام للمسؤولية والمساءلة لمديري البرامج بالأمم المتحدة . وفي دورتها الثانية والثلاثين عادت لجنة البرنامج والتنسيق لتشدد من جديد على هذه القضية المهمة . وكان وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم قد أشار بإيجاز إلى قضية المسؤولية في بيانه الاستهلاكي أمام اللجنة الخامسة ولكن يبدو أن الامانة العامة لم تكن قد أنشأت مثل هذه النظام . وقد برزت القضية من جديد عندما نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير لعام ١٩٨٨ لوحدة التفتيش المشتركة بشأن قضية المسؤولية والمساءلة . وأعربت لجنة البرنامج والتنسيق عن قلقها لأنه لم يتحقق عبر السنوات سوى تحسن طفيف في تزويد الدول الأعضاء بالتقارير التحليلية بشأن الأداء البرنامجي ، وأومنت من جديد بأن يتم صياغة الأهداف بصورة أوضح بما يتيح تقييمها أفضل لتنفيذ البرامج (A/47/16 ، الجزء الأول ، الفقرات ٣٧ - ٤٤) .

١٠ - وفيما يتعلق بالمجتمعات المشتركة في المستقبل بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الإدارية المعنية بالتنسيق ، اقترحت لجنة البرنامج والتنسيق أن تعقد السلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة في ربيع ١٩٩٣ لمناقشة المتابعة من جانب منظمة الأمم المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (A/47/16 ، الجزء الأول ، الفقرات ١٦٧ - ١٧٠ والجزء الثاني ، الفقرات ٢٦٩ - ٢٧٤) .

١١ - ومضى يقول إن النقاش الذي دار في إطار لجنة البرنامج والتنسيق والحووار الذي تم مع الامانة العامة أظهر أن اللجنة ما زالت عاكفة على محاولة تعريف السبيل الذي يمكن للدول الأعضاء أن تنتهجه لتقييم الطريقة التي تنفذ بها الأمم المتحدة الأولويات والسياسات والبرامج التي تقرها الجمعية العامة . وقال إن هناك تحسينات تمت على مدى السنوات في مقل أدوات تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها ، إلا أنه يبقى السؤال متعلقاً بما إذا كانت هذه التحسينات تتصل بالحياة الحقيقة للمنظمة . ولا يزال من الصعب على الدول الأعضاء تقييم أثر التنفيذ الفعلي لبرامج الأمم المتحدة وميزانياتها البرنامجية ، كما لا يزال من الصعب بنفس القدر أن يكفل القدر الكافي من التنسيق والتجانس في منظومة الأمم المتحدة . وينبغي الاعتراف أيضاً بأنه يصعب على الامانة العامة في بعض الأحيان أن تستوعب بدقة ما تريده الدول الأعضاء . فإذا ما قورنت توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والثلاثين مع توصياتها

## (السيد مبانى ، هولندا)

التي طرحت في الدورات السابقة ، لبدا أن التقدم الذي أحرز عبر السنوات كان محدودا . وربما ينظر إلى هذا بوصفه برهانا على الاتساق على الأقل وهو اتساق يقتوم على أساس تقييم حذر من جانب الدول الأعضاء بشأن ما يعد مقبولا من الناحية السياسية . ثم أعرب عن الأمل في أن يؤدي النهج العملي الذي اتبعته الوفود خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق وجهودها في مياغة توصيات لا لمبر فيها ، إلى مساعدة الجمعية العامة في جهودها لفهم وتحسين تنسيق وتحفيظ البرامج .

١٢ - السيد بودو (المراقب المالي بالوكالة) : قال إن عددا من الوثائق المقدمة إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة لم تحظ بالنظر الكامل بسبب ضيق الوقت ؛ وأن الوثائق A/46/545 ، A/46/633 ، A/46/CRP.1 و A/C.5/46/CRP.1 أعيد تقديمها بالتالي للنظر في الدورة الحالية في إطار البند ١٠٣ . ولاحظ أن التقديرات المنقحة التي طلبتها الجمعية العامة ، التي سوف تناقش في إطار البنددين ١٠٥ و ١٠٦ من جدول الأعمال تتصل كذلك بالبند ١٠٢ . وقال إن الأمانة العامة تولي أهمية خاصة للنظر في مذكرة الأمانة بشأن الأساليب الفنية لتحليل عبء العمل (A/C.5/46/CRP.1) . وقد أشير في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/47/16 ، الجزءان الأول والثاني) أنه سيتسع في المستقبل أن يتطرق في التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ في نفس الوقت بوصفها تقارير إعادة التشكيل . وقد يعرض على اللجنة في دورتها الحالية تقارير من الأمين العام عن الجوانب الأخرى من إعادة التشكيل وهي مقدمة في إطار السعي نحو تحقيق الكفاءة الإدارية . أما مذكرة الأمانة العامة بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/C.5/47/16) فلا تشير إلى مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥ لأن اللجنة الخامسة لن تنظر فيه إلا بعد أن تقدم اللجنة الاستشارية تقريرها بشأنه .

١٣ - ومضى يقول إنه في إطار البند ١٠٤ من جدول الأعمال ، فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، يعرض على اللجنة التقديرات المنقحة على نحو ما طلبتها الجمعية العامة في قراريها ١٨٥/٤٦ و ٢٣٢/٤٦ (A/C.5/47/2) والفارق من الوثيقة ليس شرح مجمل عملية إعادة التشكيل التي ينفذها الأمين العام ، ولكنه بالآخر التعبير عن المرحلة الأولى من إعادة التشكيل بممطحات الميزانية ، أي على شكل مقترفات لنقل موارد بين أبواب الميزانية ، واستحداث أبواب جديدة في أعقاب توحيد إدارات الأمانة العامة . ولسوف يكون بمقدور الجمعية العامة واللجنة الخامسة

(السيد بودو)

الموافقة على هذه التحويلات ، مع التعليق في الوقت نفسه على توزيع الموارد بين الابواب المختلفة نتيجة لإعادة التشكيل . ولاحظ أن الوثيقة لا تتمل إلا بالادارات والمكاتب في نيويورك . وإن كان في عزم الامين العام بطبيعة الحال أن يوسع نطاق العملية لتشمل ادارات خارج نيويورك وفي أرجح الاحوال سوف يطرح مخططها عريضا للمرحلة الثانية من عملية إعادة التشكيل على الدورة الحالية .

١٤ - وأردف قوله إن الوثيقة تبدأ بشرح موجز للادارات المعنية . وأن لجنة البرنامج والتنسيق تلاحظ في تقريرها أن الجمعية العامة كانت قد طلبت الى الامين العام أن يقدم وصفا للجوانب البرنامجية والتنظيمية لممارسة إعادة التشكيل التي يقوم بها . وقد مضت لتلاحظ أن الوثيقة المقدمة موجزة بشأن الجوانب البرنامجية من التقديرات المنقحة ومن عملية إعادة التشكيل . وقد فسرت الامانة العامة للجنة البرنامج والتنسيق أن الوثيقة لا تقول سوى النذر اليسير بشأن الجوانب البرنامجية لأن مبرر إعادة التشكيل بأسره هو تحسين تنفيذ الولايات القائمة . ولسوف تقدم المزيد من المعلومات الى اللجنة الخامسة بما في ذلك تفسير تفصيلي لهيكل ووظائف الادارات الجديدة على شكل ورقة غرفة اجتماعات .

١٥ - وأوضح أن ثمة جانبا ثانيا من الوثيقة فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة المتعلمة بمعالجة الشواغر . وهذه الممارسة يمكن تلخيصها بأنها توخي المزيد من المرونة في استخدام الموارد المتاحة للأمانة العامة . ولا جدال في أنه يتطلب الى الجمعية العامة أن تعدل الانظمة القائمة بشأن نقل الموارد بين أبواب الميزانية على نحو ما أحيلت به بالفعل اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق . إلا أن المشكلة تتمثل في امكانية الافادة الأوسع من الانظمة القائمة التي تتيح بالفعل للأمانة العامة أن تطلب الى اللجنة الاستشارية ، عندما لا تكون الجمعية العامة في حالة إنعقاد ، الإذن بنقل موارد بين أبواب الميزانية . ويستترع اهتمام الدول الاعضاء الى هذه النقطة لأن الامانة العامة تريد قيام أوسع حوار ممكن معها حول اعتماد طريقة لمعالجة الشواغر ، مما يسمح للأمين العام أن يستجيب بصورة أفضل لحالات الطوارئ ، وأن يأخذ في اعتباره تغير الأولويات على مستوى الادارة اليومية دون أن يترتب على ذلك أي نقل للموارد بين الابواب ، ودون أن ينطوي على ذلك بطبيعة الحال أي تغيير في الاولويات الرئيسية التي تتضمنها الجمعية العامة .

(السيد بوتو)

١٦ - والمراد هو معالجة مركزية للوظائف التي تصبح شاغرة في سياق فترة ميزانية ، بحيث تتخذ القرارات بشأن الاستخدام المؤقت بصورة رشيدة . والآلية الداخلية لهذا الاستخدام المؤقت موجودة بالفعل في إطار الامانة العامة ذاتها . أما النقطة المراد تأكيدها فهي أنه متى قرر الأمين العام أن هذه التكليفات المؤقتة تشكل في الواقع الامر عمليات مناقلة بين الأبواب ، يتم اتباع الإجراء المعتمد للتمام الإذن بتنفيذ هذه المناقلات . وفي أرجح الأحوال ستطرح قبل نهاية الدورة مقترنات بمناقلات من هذا القبيل .

١٧ - وقال إن الوثيقة توضح أنه خلال المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل ، تم تحديد ٧٤ وظيفة بوصفها شاغرة . وتشمل هذه الوظائف أعيد توزيعها فورا على نحو ما ذكر في الوثيقة . وتبقى بهذا ٦٥ وظيفة ، منها ٢٠ يتم حاليا إعادة توزيعها مؤقتا . وهناك اثنتا عشرة وظيفة تحولت إلى مركز حقوق الإنسان ، وست وظائف المسادرة الشؤون السياسية ، وأربع وظائف إلى المكتب التنفيذي للأمين العام ، ووظيفتان لادارة عمليات حفظ السلام ، ووظيفتان لادارة شؤون الإنسانية ، فيما أعيت أربع وظائف إلى اداراتها الأصلية . والموقف يتتطور بسرعة شديدة ، ولسوف يبقى الأمين العام الدوليين على علم بالأمر في سياق الدورة .

١٨ - واسترعى انتباه اللجنة إلى هذا الجانب لأن الامانة العامة لا ترغب ببساطة في أن تتحقق الشفافية في الطريقة التي تستخدم بها الموارد بل أن يقوم حوار كامل وصريح مع اللجنة . ومن المهم أن تناقش اللجنة السياسة التي تكمن خلف القرارات المتعلقة باستخدام الآلية القائمة .

١٩ - وأوضح أن تقرير الأمين العام بشأن ١٣ وظيفة في الـ(٧/A.C.5/47/7) يتضمن كذلك بالبند ١٠٤ من جدول الأعمال . وقال إن اقتراح الأمين العام بتقديم ١١ ١٣ وظيفة على أساس مؤقت سوف يتيح إدارة الموارد البشرية من خلال إعادة التوزيع ، وهذا نموذج على سياسة المرونة فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة . وهناك أربع مذكرات أخرى للأمين العام سيتم تعميمها في الأسابيع القليلة الماضية في سياق التقديرات المنقحة وترتبط بكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اسكاب) ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) وبرنامج مكافحة الجريمة . وشدد على ضرورة أن تلاحظ اللجنة ، لدى نظرها في مخطط الميزانية ،

## (السيد بودو)

أن افتراض الأمانة العامة المتعلق بالتقديرات لفتره السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ هو إمكان تلبية الطلبات بإنشاء وظائف في ميادين بعيدها من خلال إعادة للتوزيع في إطار الأمانة العامة . وسوف يتوقف هذا بطبيعة الحال على القرارات المستخدمة في الدورة الحالية بشان متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والمسائل الأخرى مما قد يتطلب موارد تكميلية لعام ١٩٩٣ .

٢٠ - وفيما يتصل بالبند ١٠٥ من جدول الأعمال ، قال إن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق تتسم بأهمية قصوى . وردا على الرأي الذي أعرب عنه رئيس اللجنة بأن الخطة أصبحت أداة تستخدمن من جانب مدير كل برنامج لتبرير مجال نشاطه ، ينبغي ملاحظة أن الأمانة العامة على بينة تامة من الحاجة الى اجراء تنقيح جذري لهذه الاداة ، وأنها ترحب بالاقتراح الذي يقضي بدراسة طرح صيغة جديدة ممكنة . وهي توافق على أن المشاكل الناجمة فيما يتعلق بمضمون الخطة ، وطريقة إعدادها وتنقيحاتها ينبغي تسويتها في أقرب فرصة ممكنة بما يجعلها أداة أكثر جدوى . وأهم من ذلك كله ، فهي مقتضبة بانه لا سبيل الى اتخاذ أي اجراءات تتعلق بالميزانية البرنامجية او التقديرات المنقحة او المزيد من المرونة باستخدام الموارد بغير توجيه يأتي على شكل وثيقة للسياسة تعتمدتها الجمعية العامة سواء سميت خطة او غير ذلك . أما المشكلة التي تتعلق بـان الأبواب المختلفة لا تخضع لتنقيح منهجه فلا تزال بغير حل وينبغي أن تثال المزيد من النظر . وأعرب عن أمله من ثم في أن تقوم اللجنة الخامسة عند نظرها في تخطيط البرامج ، باستعراض دقيق للطرق والإجراءات الحالية ، وفي الوقت نفسه تعيد تأكيد الأهمية القصوى للتوكيل الى وثيقة من أجل توجيه السياسات .

٢١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إنه سيقصر تعليقاته على التقديرات المنقحة على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قراريها ١٨٥/٤٦ و ٢٢٢/٤٦ .

٢٢ - ومضى يقول إن الفقرات ١ الى ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/47/7/Add.1) تلخص بایجاز الملامع الرئيسية للتقرير ذي الملة للأمين العام (Corr.1 A/C.5/42/2) وكذلك المعلومات الإضافية التي قدمت شفويًا وخطياً من قبل ممثل الأمين العام ، فيما وردت ملاحظات اللجنة الاستشارية في الفقرات ١٢ الى ٢٤ . وأوضح أن صيغة وطبيعة المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام جعلا من الصعب على اللجنة الاستشارية أن

(السيد مصيل)

تحلل و تستوعب بصورة كاملة المقترنات والتوصيات المختلفة ، وأن الأمانة العامة كانت جديرة بأن تدعم قضيتها إلى حد كبير لو قدمت المعلومات عن الميزانية في سياق البرامج ذات الصلة . وأوضاع أن تقديم معلومات برنامجية كان من شأنه أن يزيد شقة الدول الأعضاء في تأكيد أن برنامج الانشطة لم يتأثر مباشرة من جراء إعادة التشكيل . وبما أن تقديم مثل هذه المعلومات يتتسق مع الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٦ يبدو أن من المحمى تقديم مثل هذه التفاصيل في التقارير التي تقدم مستقبلاً عن إعادة التشكيل .

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الأمر يتطلب المزيد من الوضوح لهيكل ووظائف الأدارات الجديدة ، فضلاً عن أساليب عمليات نقل الوظائف والموارد فيما بين أبواب الميزانية والأدارات المختلفة . كذلك فالعلاقات بين الأبواب والأدارات المعينة لا بد من توضيحها إذ أن الجمعية العامة دأبت على اتباع ممارسة اعتماد الأموال حسب الأبواب وليس الأدارات .

٢٤ - وأردف قوله إن اللجنة الاستشارية شاركت في مناقشات مطولة مع ممثلي الأمين العام فيما يتعلق باقتراحه في معالجة الوظائف الشاغرة وإعادة التوزيع وزيادة المرونة في استخدام الموارد البشرية . وقد طرحت ملاحظاتها في هذا الشأن في الفقرات ١٨ إلى ٢٣ من تقريرها . ولكن يبقى من غير الواضح ، من واقع هذه المناقشات ، ما إذا كانت الأمانة العامة تطلب المزيد من المرونة ، أو ما إذا كانت المقترنات المطروحة على الجمعية العامة تقصد إلى كفالة المزيد من فعالية استخدام الإجراء الحالي الذي ينظم عمليات تحويل الموارد البشرية وغيرها بين الأبواب بعد اعتماد الأموال اللازمة من جانب الجمعية العامة . وكما لوحظ في الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فإن ممثلي الأمين العام كانوا قد ذكروا أن ليهم هناك تغيير مقترن في البند ٤ - ٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة . وفي ضوء عدم اليقين الذي يمكن وراء الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام ، لا يمكن للجنة الاستشارية أن تقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالادارات والأبواب الجديدة المقترنة أو بمسألة المرونة . وفي الفقرة ٢٤ من تقريرها ، أشارت اللجنة الاستشارية إلى أنها تزمع العودة إلى هذه المسألة في سياق تقرير آخر سوف يقدمه الأمين العام عن المقترنات الإضافية ل إعادة التشكيل . وكانت قد طلبت المزيد من المعلومات على نحو ما لوحظ في الفقرة ذاتها .

## (السيد مسيلي)

٢٥ - وخلص الى القول إن موقف اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالوفورات الناجمة عن تخفيف الوظائف العليا الذي أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق وارد في الفقرة ١٦ من تقريرها . وفي الفقرات ٢٥ الى ٢٨ علقت على الاقتراح بتقديم ١٣ وظيفة في اطار الباب ١٥ بما يترتب عليه آثار مالية بمبلغ ١٢١٠٠٠ دولار . وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على نهج العمل المقترن رهنا بالشروط المذكورة في الفقرة ٢٨ .

٢٦ - السيد بركنز (الولايات المتحدة الأمريكية) : شارك الامين العام أمله بأن تخضع برامج الأمم المتحدة وهياكلها التنظيمية ، لاصلاح جذري بحلول الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها . وأعرب عن ترحيب وفده بالمرحلة الاستهلالية من إعادة تشكيل الأمم المتحدة ، وأيد بقوة التقديرات المنقحة التي اقترحها الامين العام للميزانية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ إلا أنه أعرب عن اعتقاده بأن الأمر يتطلب استعراض أو إلغاء أو تخفيف رتبة المزيد من الوظائف العليا في نيويورك بل وخاصة خارج نيويورك . وشدد على أن ممارسة الاصلاح ينبغي أن تعالج عملية تجزئة الهياكل التنظيمية ضمن كل إدارة مما يعوق صنع القرارات ويحول بين المنظمة وبين تحويل الموارد لتلبية الأولويات الجديدة : فمن شأن إعادة تجميع الوحدات الأصغر إلى وحدات أكبر أن تسهل تحقيق المزيد من الفعالية في إدارة الموارد . وقال إن التغييرات في تنسيب الموظفين مطلوبة أيضا على مستوى فئات المديرين والفتّحين الفنية والخدمات العامة ، بما في ذلك إجراء تخفيضات ملموسة في عدد الموظفين الكتابيين نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي وظفت بالفعل في توفير التكنولوجيات المكتبية الحديثة . وأوضح أن وفده يشجع الامين العام على وضع الطرائق الكفيلة بإعادة توزيع الوظائف الشاغرة .

٢٧ - ومضى يقول إن التغييرات الهيكلية وحدها لن تحقق هدفها دون إجراء إصلاح جذري في البرامج . فعملية تخطيط برامج المنظمة ، ولاسيما الخطة المتوسطة الأجل ، عملية معقدة ولا توفر الاستجابة الفعالة للاحتياجات والظروف المتغيرة . وشدد على أنه ينبغي تبسيط عمليات اصدار المنشورات وخدمة الهيئات الحكومية الدولية التي تستهلk نسبة ضخمة من موارد الأمم المتحدة بل ينبغي الفاؤها ، عندما تكون الأنشطة ذات الصلة مفيدة هامشيا . وبخصوص الامين العام أن يتتخذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بأي من تلك الأنشطة التي لم ينجز على ولائيتها تحديدا من جانب الهيئات الحكومية الدولية . وعدم إعادة تشكيل البرامج أمر ظاهر بصورة خاصة في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حيث أن كثيرا من مهام الادارة المنشأة حديثا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إما مزدوجة أو غير مجدية . ومثل هذه المهام ينبغي إما إعادة التكليف بها أو الفاؤها .

(السيد بركنز ، الولايات المتحدة الأمريكية)

وقال إن وفده يتطلع لأن يشهد ترشيداً لتلك الادارة وغيرها من الادارات في إطار المرحلة الثانية من عملية إعادة التشكيل ، فيما يشتبه في هذا الصدد على الأمين العام لتعيينه لجنة استشارية رفيعة المستوى لمساعدته في هذه المهمة .

٢٨ - وفي سبيل كفالة التوزيع الامثل للموارد على مستوى منظومة الأمم المتحدة كلها ، شدد على ضرورة إقامة علاقات جديدة بين البرامج والوكالات المختلفة التابعة للمنظمة وفي إطارها ، وأسماها من خلال إصلاح لجنة التنسيق الادارية . وقال إن وفده يتطلع بدوره إلى أن يتلقى درامة الأمين العام بشأن أداء اللجنة المذكورة .

٢٩ - وأوضح أن أدق مجال يتطلب الاصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما هو العملية الحكومية الدولية . فليست هناك هيئة واحدة مسؤولة حالياً عن كفالة التجانس في تنظيم وتنسيق المساعدة الانمائية فيما بين الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة . وتلك مهمة يمكن أن ينهض بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مزوداً بلجان تنفيذية صغيرة تتولى مسؤولية التنظيم العملي لكل برنامج بين دورات انعقاد المجلس . وفيما يتعلق بالتمثيل الميداني ، فإن وفده يتفق مع الأمين العام على أن من شأن وجود موحد على الصعيد القطري أن يعزز أثر المنظمة ، وييسر التنسيق فيما بين الوكالات ويؤدي إلى تحقيق فورات كبيرة .

٣٠ - ومضى يقول إن الآليات المنشأة لكافلة الاستخدام الفعال لموارد الأمم المتحدة آليات قاصرة : فالموارد المخصصة للمراجعة الداخلية للحسابات بالذات غير كافية لمنع الفساد والإهدار والتسليس وسوء الادارة . كما ينبغي تحسين الآليات الأخرى لاستعراض البرامج والاستعراض المالي - مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة وللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وللجنة البرنامج والتنسيق - كي تواجهه التحديات التي يطرحها النظام الدولي الجديد . وفي ضوء الزيادات الكبيرة للغاية في الموارد المتاحة للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة ، فلا غنى عن إنشاء آليات وإجراءات جديدة لصيانته الأصول العينية والمالية ، ولكافلة أفضل تنفيذ للبرامج من حيث فعالية التكاليف .

٣١ - واستطرد قائلاً أن الأمر يتطلب تغييرات دورية ، بعد فترة اقامتها ولايتان ، في قيادة الوكالات وهيئات الخبراء بما يكفل تدفقاً ي يأتي بالافكار والنهج المبتكرة ،

(السيد بركنز ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

ويصلح أدلة كبح تحول دون قيام مصالح لمرأة قوى في الأجهزة البيروقراطية للأمم المتحدة . مثل هذه التغييرات من شأنها أن تجعل الوكالات ولجان الخبراء أكثر استجابة للآراء التي تعرب عنها مجالس الادارات ، فيما تكفل الاستمرارية الازمة للموظفين المدنيين الدوليين التخصصيين : وبهذا يمكن الجمع بين الاستقلالية لمرأة القيادية وبين الدعم الفني من الموظفين التخصصيين .

٣٢ - وقال إن وفده يرى بمقدمة عامة أن التنقيح الذي اقترحته الأمين العام لمنهجية الميزانية يؤدي إلى تحسين شفافية عملية الميزانية . ووعد بتقديم الوفد تعليلات تفصيلية على الجوانب الفنية من التنقيحات خلال مداولات اللجنة الخامسة بشأن مخطط الميزانية . وطبقاً للتوصيات في الدورة المستأنفة للجنة البرنامج والتنسيق ، يرى وفده ضرورة حذف البند المتعلق بالاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين من الميزانية لمصالح اتفاقات ثنائية تتعلق بإعادة سداد الضرائب بما يحول دون تضخم في حجم الإنفاق الشامل في حدود مبلغ ٤٠٠ مليون دولار . وفي معرض ملاحظة الطلب الذي طرحته لجنة البرنامج والتنسيق بأن تقدم الأمانة العامة إلى اللجنة الخامسة معلومات أساسية لمناقشة هذه المسالة ، طلب رسمياً بياناً بالموعد الذي ستكون فيه هذه المعلومات جاهزة . كما طلب أن يخصص رئيس اللجنة الوقت الكافي لمناقشة مستفيضة لهذه المسالة المهمة وللإجراءات المقترنة بشأنها .

٣٣ - ومضى إلى القول إن عملية الاصلاح ينبغي أن تؤكّد على الحاجة إلى المزيد من مساعدة موظفي الأمانة العامة الذين يديرون البرامج والموارد . وينبغي أن توضع معايير مارمة للأداء بالنسبة لكتاب موظفي الفئة الفنية كما ينبغي أن يستند التقدم الوظيفي إلى تقييم موضوعي للأداء مديرى البرامج كل على حدة . أما الذين يفشلون في تلبية المعايير الموضوعة فيتم محاسبتهم وفي حالة الضرورة يتم صرفهم من الخدمة . ويطلب الأمر أيضاً اجراءات وآلية تكفل سلامة إدارة الموارد . ونبه إلى أن الأمانة العامة لم تتحمل بصورة جادة مسؤوليتها عن كفالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات ، ولا يبدو أن هناك آليات كافية للتحقيق والتصرف في حالات الإهدار والفساد والاستغلال والفساد بطريقة فورية وملائمة . ومن ثم ينبغي لتدابير الاصلاح الأخرى أن تعالج هذه المسألة الدقيقة من خلال إقرار مدونة مارمة لأخلاقيات السلوك ووضع اجراءات انضباطية فعالة مناسبة من حيث التوقيت وغير تمييزية .

(السيد بركنز ، الولايات المتحدة الأمريكية )<sup>٢</sup>

٣٤ - وخلص إلى القول بأن الحالة الراهنة تتبع فرصة مهمة وإن تكون قصيرة الأمد لكي يصبح هيكل الأمم المتحدة وبرنامج عملها متسبعين مع التحديات الجديدة التي تواجهه المجتمع الدولي . وينبغي اغتنام هذه الفرصة للفاء الوحدات والأنشطة ذات الفائدة الهامشية بما يفرج عن الموارد المطلوبة لمجالات ذات أولوية من قبيل حقوق الإنسان والعمليات العاجلة الجديدة ، إضافة إلى تخفيف العبء الذي تتحمله الدول الأعضاء في زيادة الاشتراكات المقدرة . ثم أعرب عنأمل وفده في أن يرى المزيد من مقتراحات الإصلاح التي يطرحها الأمين العام في مرحلة مبكرة من الدورة الحالية كيما تنعكس القرارات المتخذة بشأنها في مخطط الميزانية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠